



أثر فيروس كورونا الجديد
على الاقتصاد الإماراتي

إعداد

سحر محمد الفقيه

خبير اقتصادي

إشراف

ندى الهاشمي

مدير إدارة الدراسات الاقتصادية

فبراير 2020

مقدمة

يثير انتشار فيروس "كورونا" بشكل سريع قلق الأسواق بشأن التداعيات السلبية المحتملة، نظراً إلى كون الصين التي ظهر فيها المرض، ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وهو ما يعني أن خسائر فادحة تلوح في الأفق. ويرجح الخبراء أن يتكبد الاقتصاد العالمي خسائر تفوق 160 مليار دولار لتصبح بذلك أكبر خسارة يسببها وباء في العصر الحديث، وهي تتجاوز بواقع أربعة أضعاف ما سببه فيروس "سارس" الذي اجتاح الصين سنة 2003. ويتوقع الخبراء أن تتخفف مساهمة الصين بشكل أكبر، نظراً لدور الصين المحوري في التجارة العالمية، لأنها أضحت أكبر سوق للسيارات وأعلى مصدر ينفق على السياحة الدولية.

وفي الوقت الذي تكافح فيه السلطات في مختلف دول العالم لاحتواء انتشار فيروس كورونا، فإن الأسواق ترسم التأثير الاقتصادي في الصين في منطف حاد على شكل الحرف «V»، قوامه تباطؤ في النمو في الربع الأول يتبعه انتعاش قوي في الثاني. وانطلاقاً من هنا يرى الخبراء بأن أفضل نهج تحليلي هو النظر إلى الأزمة على أنها تحت السيطرة، ومؤقتة ومعالجة آثارها الاقتصادية ممكنة، إلا أنه من السابق لأوانه التعامل مع الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا في الصين والاقتصاد العالمي باعتبارها سهلة الاحتواء ومؤقتة ويمكن التعافي منها بسرعة. إن العامل الرئيسي ليس شدة ونطاق الوباء، بل فترة انتشاره. إذا تمت السيطرة على الوباء في فترة قصيرة، سوف يتعافى الاقتصاد الصيني بشكل أسرع. وعلى الرغم من أن تدابير الرقابة الصارمة ستضعف الأداء الاقتصادي الحالي، إلا أنها قد تساعد في الحد من انتشار الوباء في وقت مبكر.

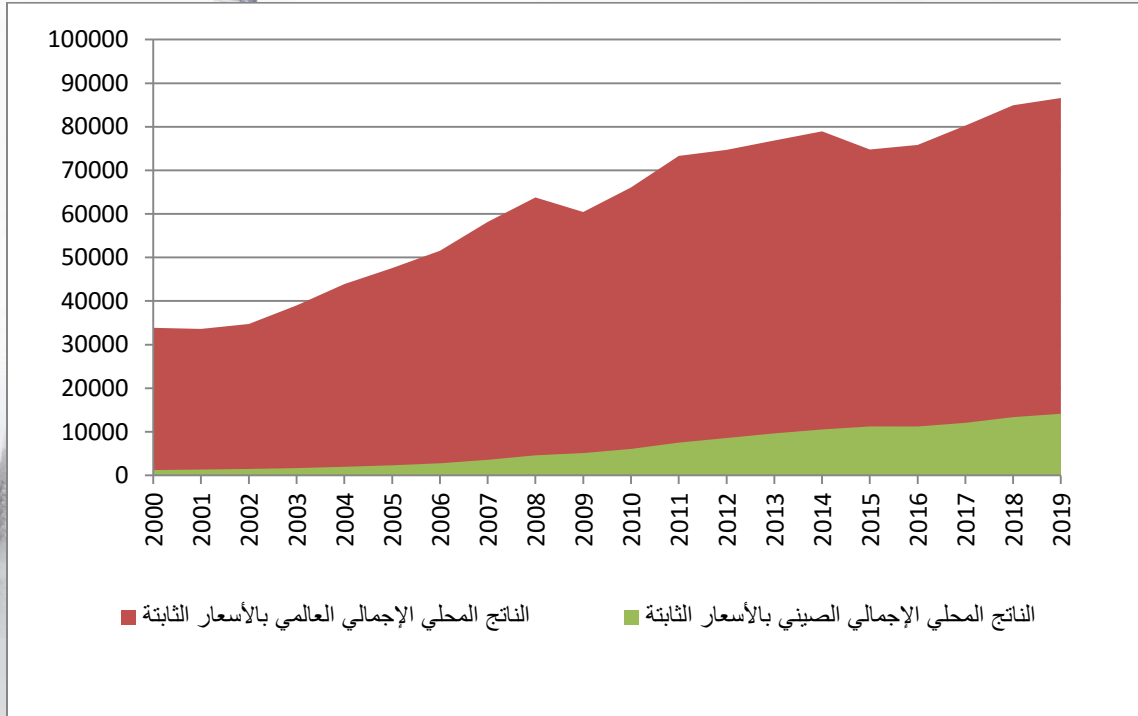
ومما يزيد من الشعور بعدم اليقين فيما يخص الاقتصاد الصيني بشكل خاص، الطبيعة متعددة الجوانب لهذه الصدمة والتي تنطوي على انقطاع حرج في جانبي العرض والطلب يؤثر بقوة في قطاعي التصنيع والخدمات بما فيها قطاعات تجارة التجزئة والسياحة والنقل والتوريد؛ حيث وقف النشاط الاقتصادي، سواء الإنتاج والاستهلاك، وكذلك تعطلت التجارة الداخلية والخارجية والسفر.



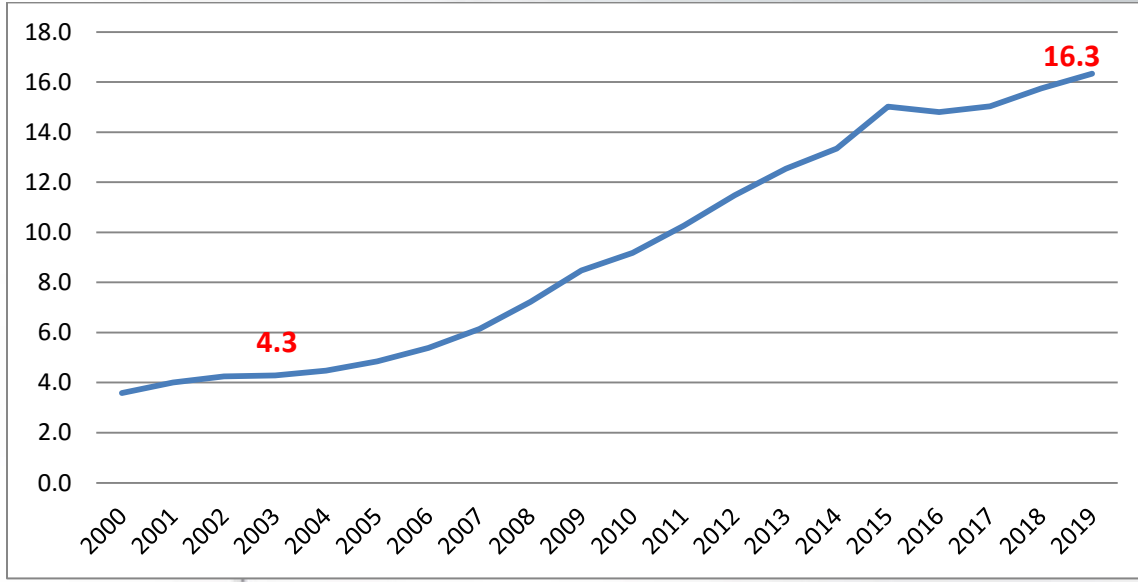
الأثر على الاقتصاد العالمي

لتقدير الآثار الاقتصادية على الاقتصاد العالمي، نتذكر وباء سارس في عام 2003، والذي كلف الاقتصاد العالمي حوالي 40 مليار دولار. ومن المحتمل أن تداعيات كورونا ستكون أكثر خطورة، لأن مكانة الصين في الاقتصاد العالمي تضاعفت من 4% منذ زمن سارس إلى أكثر من 16% من الاقتصاد العالمي حالياً، ونسبة أكبر بكثير في التجارة والتصنيع العالميين. وتشير التقديرات الأولية أن معدل نمو اقتصاد الصين سينخفض من 6.1% في عام 2019 إلى 5.4% في عام 2020، مما يعني أن الطلب العالمي سيتأثر بانخفاض الطلب الاستهلاكي الناجم عن انخفاض القوة الشرائية لهذا العدد الضخم من المستهلكين الصينيين، بالإضافة إلى إغلاق المصانع وإغلاق بعض الشركات العالمية فروعها في الصين، والخسائر التي تتكبدها شركات الطيران نتيجة وقف رحلاتها إلى الصين، والذي سينعكس على مستوى التشغيل وفقدان الدخل جراء البطالة.

مساهمة الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي، (مليار دولار)



مساهمة الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي، (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي

الآثار المحتملة على الاقتصاد الإماراتي في المدى القصير

يتوقع أن تؤثر حالة الشلل الاقتصادي الحالية للاقتصاد الصيني بشكل طفيف ومؤقت على الاقتصاد الإماراتي، وذلك على الرغم من احتلال الصين أهمية اقتصادية نسبية مرتفعة بالنسبة لدولة الإمارات، فهي أكبر شريك تجاري للدولة من حيث الواردات، ومصدر مهم للسياحة، بالإضافة لكونها ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم. ويعزى هذا الاحتمال إلى كون الاقتصاد الإماراتي اقتصاد متنوع وقادر على امتصاص الصدمات الخارجية بصلابة، إضافة إلى العوائد الاقتصادية المتوقعة من انعقاد معرض اكسبو 2020 في النصف الثاني من العام، والذي سيعوض أي خسائر قد تكون محتملة خلال النصف الأول من العام جراء التباطؤ الاقتصادي العالمي المحتمل جراء انتشار الفيروس الجديد في الصين.

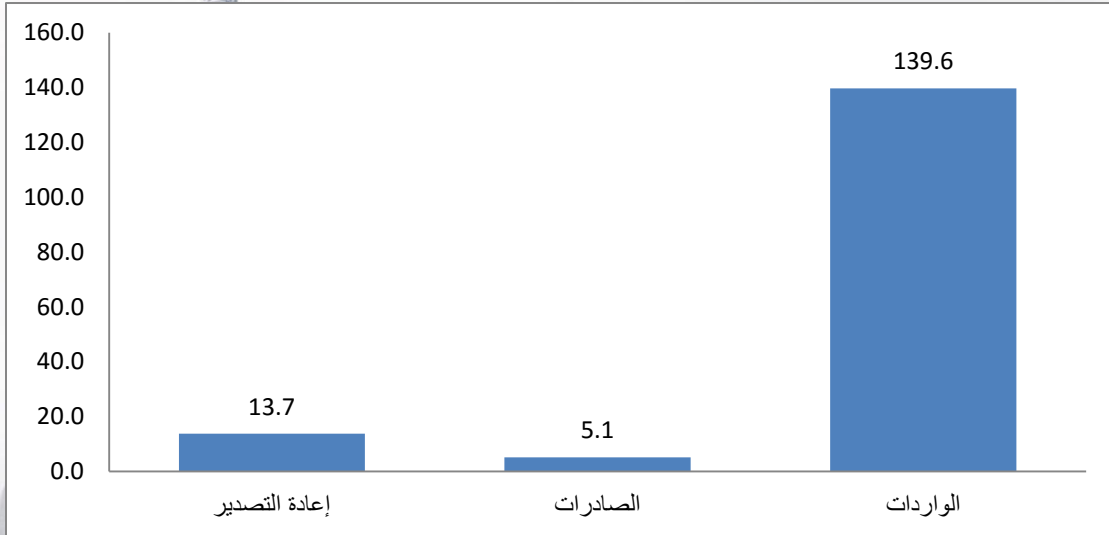
تقوم الحكومة الإماراتية عن كثب بمراقبة المستجدات بشأن انتشار فيروس كورونا وآثاره الاقتصادية الحالية والمستقبلية المحتملة على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى الاقتصاد الإماراتي بشكل خاص، وتضع السيناريوهات المحتملة بعين الاعتبار لاتخاذ التدابير الاستباقية لمواجهة التحديات المحتملة على النشاط الاقتصادي في الدولة.

أولاً: الناتج غير النفطي

1.1 التجارة الخارجية غير النفطية

يتوقع في حال استمرار انتشار فيروس كورونا الجديد في الصين أن تتأثر التجارة الخارجية غير النفطية للدولة من جانب الواردات تحديداً وبشكل مؤقت خلال النصف الأول من عام 2020. حيث تعتبر الصين أكبر شريك تجاري للدولة بقيمة إجمالية بلغت 158.4 مليار درهم وبنسبة استحواذ 10.3% من إجمالي التجارة غير النفطية للإمارات في عام 2018. وبلغت واردات الدولة من الصين 139.6 مليار درهم (15.5% من إجمالي الواردات)، بينما بلغت الصادرات غير النفطية 18.8 مليار درهم (2.9% من إجمالي الصادرات غير النفطية بما فيها إعادة التصدير).

التجارة غير النفطية بين دولة الإمارات والصين، مليار درهم

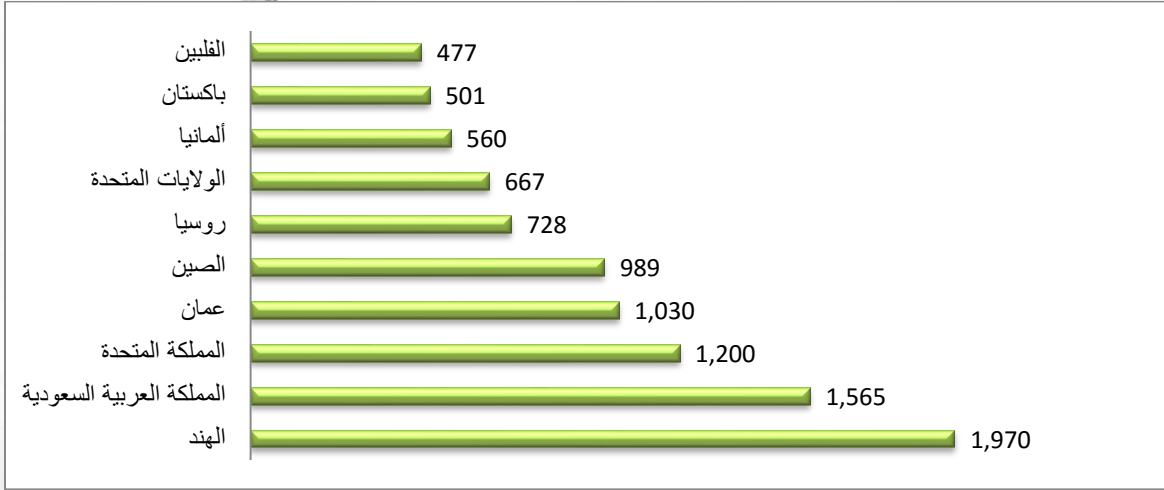


المصدر: الهيئة الاتحادية للإحصاء والتنافسية والإحصاء

1.2 السياحة

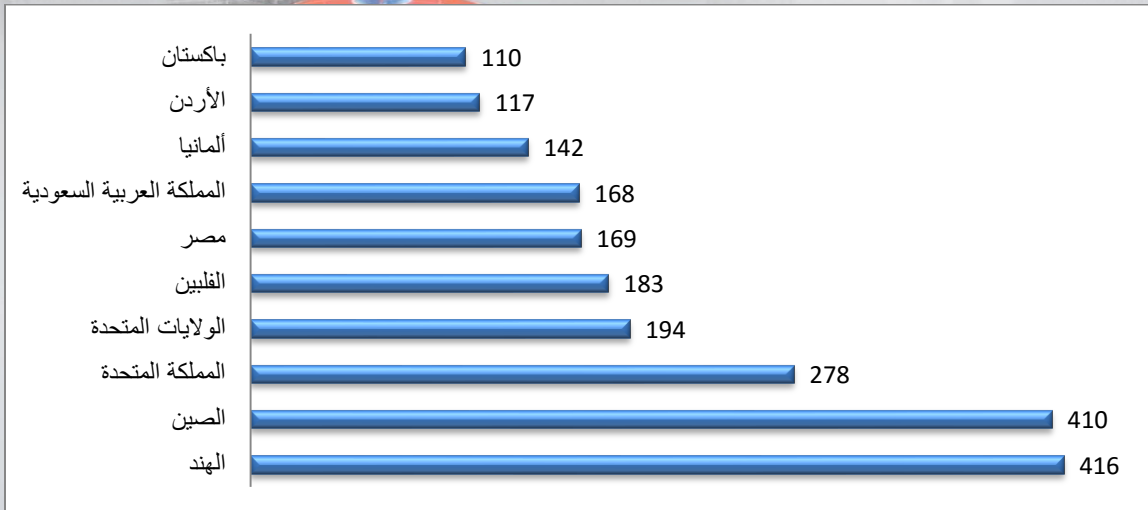
احتلت دولة الصين المرتبة الخامسة من حيث أهميتها كمصدر للسياح لإمارة دبي. وبلغ عدد الزوار الصينيين لإمارة دبي 989 ألف زائر في عام 2019 (6% من إجمالي السياح)، منهم 501 ألف سائح في النصف الأول من العام. كما احتلت الصين المرتبة الثانية كمصدر للسياح لإمارة أبو ظبي، حيث بلغ عدد النزلاء الصينيين في فنادق إمارة أبو ظبي 410 ألف سائح في عام 2018 و297 ألف سائح خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019، بنسبة استحواذ 8% من إجمالي سياح أبو ظبي.

الأسواق العشر المتصدرة قائمة زوار دبي (بالألف زائر يناير- ديسمبر 2019)



المصدر: دائرة السياحة والتسويق التجاري دبي

الأسواق العشر المتصدرة قائمة زوار أبو ظبي (بالألف زائر يناير- ديسمبر 2018)



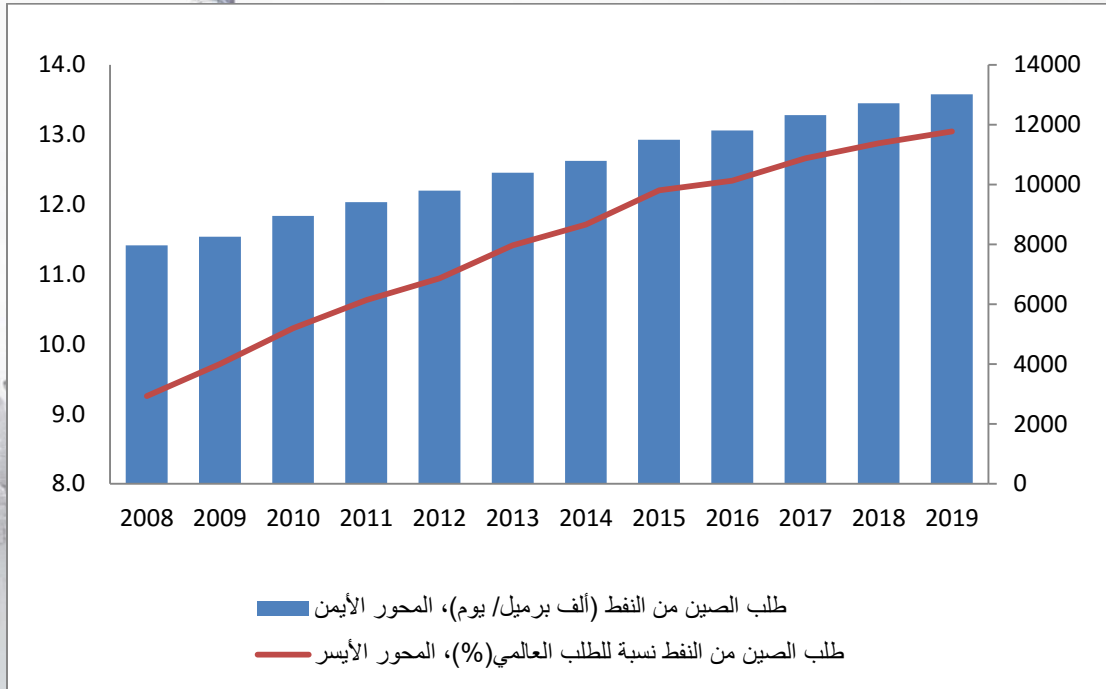
المصدر: دائرة السياحة والثقافة أبو ظبي

يتوقع أن تخسر دولة الإمارات مساهمة السياح الصينيين كمصدر مهم في إنعاش قطاع السياحة في الدولة خلال النصف الأول من عام 2020، وذلك نتيجة توقف حركة الملاحة الجوية الصينية نتيجة انتشار الفيروس، مع احتمال مؤكد بتعويض هذه الخسارة خلال النصف الثاني من العام بعد إطلاق اكسيو 2020، والذي يتوقع أن يستقطب 25 مليون سائح (70% من السياح من خارج الدولة).

ثانياً: الناتج النفطي

تعتبر الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط الخام في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغ طلب الصين من النفط الخام حوالي 13 مليون برميل/يوم بالمتوسط في عام 2019، أي ما يقارب 13% من الطلب العالمي على النفط خلال عام 2019.

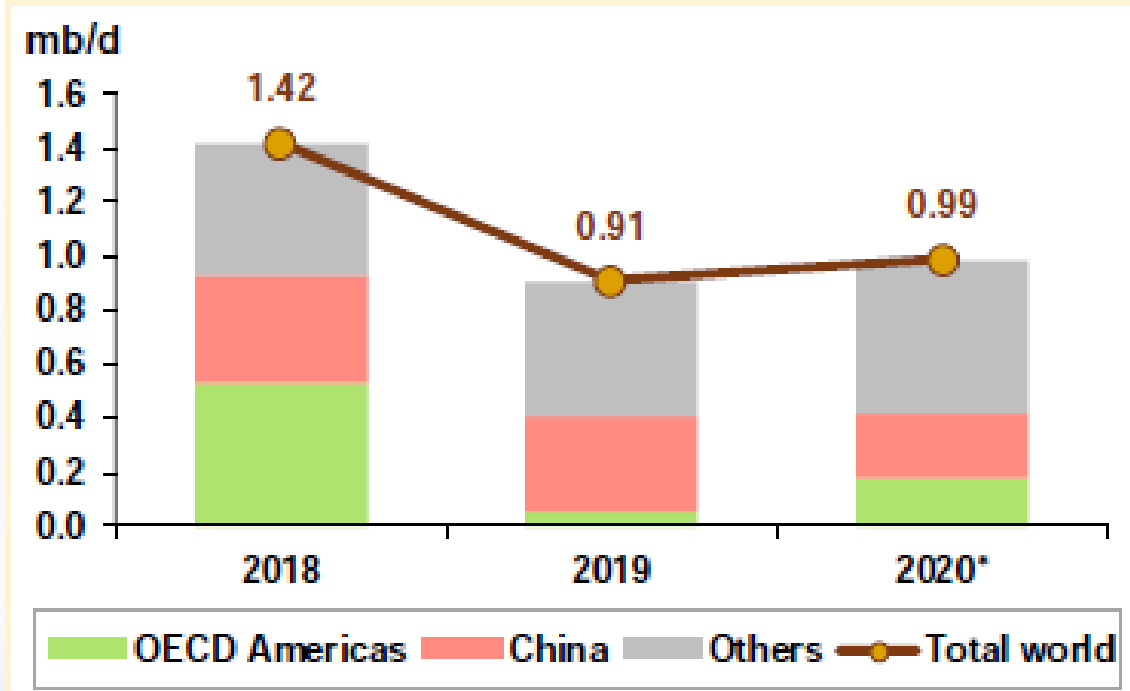
طلب الصين من النفط، (ألف برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك ووزارة الاقتصاد

ومع تفشي فيروس كورونا في الصين، فقد أغلقت المصانع، وتأثرت عمليات النقل وقطاع الطيران وسلاسل التوريد. وهذا يعني انخفاض في النشاط الاقتصادي والطلب على النفط. ومن الجدير بالذكر أن طلب الصين على وقود الطائرات بلغ 10% من الطلب العالمي على وقود الطائرات في عام 2019. وقد انخفضت توقعات النمو الاقتصادي للصين بمقدار 0.5 نقطة مئوية لعام 2020 ليصبح 5.4%. كما انخفضت توقعات طلب الصين على النفط بمقدار 0.4 مليون برميل/يوم للنصف الأول من عام 2020 وبمقدار 0.2 مليون برميل/يوم للعام 2020 بأكمله.

نمو الطلب العالمي على النفط في مناطق مختارة، (مليون برميل/يوم)



المصدر: منظمة أوبك. * تنبؤات

انخفضت أسعار نفط برنت بنسبة 2.3% في يناير 2020 إلى 63.7 دولار/برميل. وانخفضت توقعات الطلب العالمي على النفط لعام 2020 إلى 100.73 مليون برميل/يوم بالمتوسط (بنمو سنوي مقداره 0.99 مليون برميل/يوم عن عام 2019). كما انخفضت الطلب المتوقع على نفط أوبك لعام 2020 إلى 29.3 مليون برميل/يوم في المتوسط، أي بانخفاض مقداره 1.3 مليون برميل/يوم مقارنة بعام 2019. وتقوم منظمة أوبك حالياً بالتباحث حول تمديد اتفاقية تخفيض إنتاج النفط حتى نهاية عام 2020 للتصدي لانخفاض الطلب على النفط وانخفاض أسعار النفط.

الخلاصة

- تحتل الصين أهمية اقتصادية مرتفعة نسبياً لدولة الإمارات، فهي أكبر شريك تجاري للدولة من حيث الواردات، ومصدر مهم للسياحة، بالإضافة لكونها ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم.
- يتوقع أن تؤثر حالة الشلل الاقتصادي الحالية للاقتصاد الصيني الناجمة عن انتشار فيروس كورونا الجديد بشكل طفيف ومؤقت على الاقتصاد الإماراتي، نظراً لكون الاقتصاد الإماراتي اقتصاد متنوع وقادر على امتصاص الصدمات الخارجية بصلابة.
- ستعوض العوائد الاقتصادية المتوقعة من انعقاد معرض اكسبو 2020 في النصف الثاني من العام، أي خسائر قد تكون محتملة على النشاط الاقتصادي لدولة الإمارات خلال النصف الأول من العام 2020 جراء التباطؤ الاقتصادي العالمي المحتمل نتيجة انتشار الفيروس الجديد في الصين. حيث سيعمل اكسبو 2020 على إنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها المطاعم والفنادق، وتجارة التجزئة، والإنشاءات، والنقل والتخزين، والاتصالات.
- تقوم الحكومة الإماراتية عن كثب بمراقبة المستجدات بشأن انتشار فيروس كورونا وآثاره الاقتصادية الحالية والمستقبلية المحتملة على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى الاقتصاد الإماراتي بشكل خاص، وتضع السيناريوهات المحتملة بعين الاعتبار لاتخاذ التدابير الاستباقية لمواجهة التحديات المحتملة على النشاط الاقتصادي في الدولة.

